1. مدخل مفهومي للحوكمة وطبيعة علاقتها بمفاهيم السلطة والأداء الاقتصادي:

عرف مفهوم الحوكمة تطورات جمة في محتواه خلال هذه الحقبة، الأمر الذي أثر بدوره على آليات السلطة في المجتمعات الحديثة، بما في ذلك التحولات التي عرفتها البنيات والوظائف المتعلقة بالمنظمات الاجتماعية المختلفة، والتي بدورها في اتصال وتفاعل مع أدوار الدولة ووظائفها، هذا ما يفسر طبيعة العلاقة بينها وبين آليات السلطات العامة زأدائها الاقتصادي (الإدارات المركزية والحلية والمرفقية والاقتصادية...) . لذلك منطق الحوكمة يمس بدرجة عالية دور الدولة ويعمل على إفراغ مضمونها، الأمر الذي يجعلنا نبحث في مواطن استخدام مفهوم الحوكمة.

استخدم مفهوم الحوكمة بصفة مطاطية وبافراط للدلالة عن السلطة، بحكم أنّ آلياتها تمس الدولة بالدرجة الأولى.وهذا ما يفسر وجود هذه المفردة تأخذ معنى **الضبط** (**Regulation**)، أضحت هذه الكلمة تصول وتجول في كل الخطابات السياسية وفرضت تواجدها على المستويين الداخلي والدولي، الأمر الذي جعلها تظهر كمرادفة توافقية للعديد من المفاهيم، لذلك أصبح استعمال الحوكمة مرادفا بكل سلاسة (**Governance**) بدلا عن الحكومة (**Government**) أو بدلا عن السياسة (**Politic**)، ممّا يعكس الإيحاء الإيجابي المتعلق بالمفهوم ليتم استخدم مفهوم الحوكمة للدلالة عن الحداثة.

يفسر هذا التباين والاختلاف في المفاهيم إلى التداخل بين النماذج المعرفية العلمية المبنية من قبل الباحثين كجزء من أعمالهم المهنية والإيديولوجية المتعددة الموجودة في العالم. لذلك ظهرت مفهوم الحوكمة كأنموذج معرفي وكمرجعية سياسية يحمل في طياته بعدا معياريا ومنطقا لخدمة الحجج الحكومية ولإحداث موجة التغييرات. انتقلب مصطلح الحوكمة في اغلب العلوم الاجتماعية منذ تسعينيات القرن الماضي (1990) بعدما عرف مهده الأول ضمن الأطاريح الاقتصادية (**R. Coase**) [1] ورواد مدرسة **شيكاغو**، وتم استخدامه ضمن حوكمة الشركات الاقتصادية وهياكلها وأطر الحوكمة ومن رواد هذا التوجه (**O. Williamson**)[2] الذي اهتم بالسياسة الداخلية للمؤسسة (الهرمية، أساليب العمل، العقود، التحالفات الوقتية، المقاييس،...) حيث اهتم بالعلاقات التي تجسد السلطة داخل المؤسسة وخارجها ارتباط ذلك بالانتاجية، إذْ ساهم(**O. Williamson**) إلى إحداث نقلة من **الفوردية**(**Fordism**) إلى **التيوتية** (**Toyotism**) أو ما يسمى **اقتصاد الشبكات** ***(Network economy)*** أين تتصرف المجموعة بصفتها جملة من الأفراد المرتبطين الواحد بالأخر في علاقة متبادلة. لينتقل الطرح إلى البعد الدولي من خلال تيار جديد ينظر إلى المجتمع الدولي من زاوية الحوكمة، ومن رواد هذا الاتجاه (**E. Zempire & Rosenau**)، والذي يدعو إلى شكل جديد من التنظيم للمجتمع الدولي المقسم بشكل متزايد وغير متجانس. وهذا ما يعكس طبيعة الفواعل الجديدة عامة والخاصة الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة. **والذي بدوره أنتج**

---

[1] **Ronald Coase**, "The Nature of the Firm", **Economica**, Nov 1937, N.4 ;pp(386-400).

[2]**Oliver Williamson**," The Modern Corporation: Origins, Evolution, Attributes", **Journal of Economic Literrature**, Dec 1981,pp (1537-1568).

على المستوى المحلي تكوين علم إداري جديد يهتم بالحوكمة الحضرية، التي تدعم تواجد حوكمة المدن وما تتطلبه من آليات في تسييرها، حيث تشمل العديد من المتدخلين مثل أصحاب المصلحة سواء كانوا حكوميين أو خواص لتسيير الشأن المحلي في المدن؛ فموضوع الحوكمة استخدم كآلية للإصلاح من خلال بث روح الاعتقاد بضرورة التحديث والترقية في جميع المستويات وفي شتى المناحي الاجتماعية. بالاضافة إلى هندسة العديد من الأساليب والنماذج النظرية في التنظيم والتسيير من أجل حل المشاكل، وكذا البحث عن سبل أكثر مرونة للتعاون بين فواعل مصلحية.

بالرغم من الصبغة الاقتصادية لهذا المفهوم منذ نشأته إلا أننا نصل إلى نتيجة مفادها، أنّ الحوكمة ماهي إلا استعارة للسياسة في الاقتصاد، أي السياسة التي تتضمن اسلوبا وفلسفة جديدة لإدارة المؤسسات والأفراد بغاية تحقيق الأرباح.

وتم استخدام هذا المفهوم من قبل علماء السياسة في بداية التسعينيات من القرن الماضي موازاة لاستعمالاته من قبل الاقتصاديين والمنظمات الدولية في عدة سياقات **لدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدى الدول النامية التي مؤشراتها وأدائها الاقتصاديين والحكومي يخلو من الفعالية والكفاية (Efficiency & Effectiveness)**.كل هذه العوامل مجتمعة معا وغيرها أدت لظهور هذا المفهوم في الدراسات السياسية، بالاضافة إلى جملة التحولات التي عرفتها المعمورة خلال العقدين الأخيرين، من جملتها **الانكسار الجيو–استراتيجي** بسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا أو ما يصطلح على تسميته "**توازن القوى**"، وتزامن هذا الانكسار مع تنامي وتيرة العولمة وما أفرزته من تغييرات متسارعة في العديد من المستويات والمجالات والأنظمة الكلية. ومن أبرزها **ظهور المناداة بضرورة مراجعة نموذج الحكم التقليدي** للدول. وعليه هذا ما يؤسس إلى البحث لتأصيل مفهوم عملياتي للحوكمة الذي بدوره يرتبط بجملة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والانسانية.

عرف **كاتو (KatoToshiyasu)** وأخرون **الحوكمة بأسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.** و الدول ذات الحكم الرشيد تمارس السلطة بموجب القوانين، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمساءلة بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات. وبحسب **تقرير التنمية الإنسانية العربية فإنّ الحوكمة موضوع إنساني وهي :" الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان** ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كاف فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمام ه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[3]، بينما تعريف **الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)** فهو سياسي ويشير إلى: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية

[3] **UNDP 2002, Arab Human Development Report 2002**: Deeping Democracy in a Fragmanted World, NY,USA: Oxford University Press.

ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". أمّا البنك الدولي فتعريفه إقتصادي يعبر عن " التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية وإحترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها."[4] وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**OECD**) الت تعرف الحوكمة بأنّها: " **استخدام السلطة والرقابة في المجتمع** فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية". من الملاحظ أنّ تعريف الحوكمة تعددت مضامينه بسبب تعدد مشاربه الفكرية ونظرياته السياسية، وكذا المراحل المختلفة التي مرّت بها عمليات تنظيم علاقات القوى في المجتمع، ولربط علاقة مفهوم الحوكمة والسلطة والأداء الاقتصادي وتحليل مضامينها ينبغي عرض التعاريف التالية:

- الحوكمة هي القدرة المؤسساتية للمنظمات العامة للتزويد بالسلع العامة والسلع الأخرى التي يطلبها مواطنو الدولة أو ممثليهم في أسلوب مسؤول ونزيه وشفاف وفعال والخاضع لقيود الموارد.(**.(World Bank,2000**
- تتضمن الحوكمة المجال الكلي لنشاطات المواطنين، الممثلون المنتخبون والموظفون العموميون من أجل وضع وتطبيق السياسات العامة.(**Box,1998,2**).

تعددت تعريفات الحوكمة إلا أنه لا يوجد إجماع على تعريف موحد لهذا المصطلح، فهناك من تبنى مضمونا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كما جاء في عرضنا السابق، وبالموازاة قدّم رودز (**R .A.W Rhodes**) تصنيفا لمختلف الاستخدامات لمصطلح الحوكمة بما يجيب عن طبيعة العلاقة بين الحوكمة والحكم و الحكومة وطبيعة تقاطعها مع كل هذه المفاهيم والأساليب التسييرية الحديثة، وحددها في ستة محاور اساسية:

- المحور الأول، يتناول العلاقة بين آليات السوق والتدخل الحكومي في تقديم الخدمات العمومية، وبالتالي الحد من تدخل الحكومة إلا عند الضرورة؛
- المحور الثاني،يركز على المنظمات الخاصة ومطالب أصحاب المصلحة؛
- المحور الثالث، يعبر عن إتجاه التسيير العمومي الجديد بمنظومته القيمية من المنافسة، تمكين وقياس الأداء، تدريب، المسؤولية الاجتماعية، الفعالية والكفاية...؛
- المحور الرابع، هو إمتداد للمحور السابق ويعبر عن الحكم الراشد للربط بين السياسة والإدارة؛

---

[4] **World Bank**, Governance and Development, The World Bank,Washington,1992.

- المحور الخامس، يؤكد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أنّ السياسات العامة ليست إلا محصلة لمثل هذه التفاعلات الرسمية وغير رسمية ، سواء على المستوى المحلي أو المركزي؛
- المحور السادس، يرى أنّ مفهوم الحوكمة يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.

خلاصة القول أنّ الهدف الاستراتيجي للحوكمة يتمثل في تعزيز التفاعل الإيجابي بين والبناء بين مختلف الفواعل في المجتمع (**الحكومة ، القطاع الخاص، المجتمع المدني**)، فالحكومة تهيّأ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع ، في حين يهيّأ المجتمع المدني مختلف الجماعات للتفاعل السياسي والاجتماعي. هذا ما يفسر طبيعة العلاقة بين الحوكمة و إتجاه **المانجمنت العمومي الجديد بمنظومته القيمية**.